

Distr.: General
12 May 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

19-10 تموز/يوليه 2023

تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على

جميع المستويات

مساهمة إقليمية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مذكرة من الأمانة العامة

تحليل الأمانة العامة طيه المساهمة المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية

المستدامة من الاجتماع السادس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية

المستدامة، الذي عقد في سانتيago في الفترة من 25 إلى 28 نيسان/أبريل 2023.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مساهمة إقليمية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

موجز

عقد الاجتماع السادس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، في الفترة من 25 إلى 28 نيسان/أبريل 2023، وترأسته الأرجنتين. وكان الهدف الرئيسي للمنتدى، الذي عقد بشأن موضوع "تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات"، هو تهيئة حيزٍ مواتٍ للتعليم من الأقران من خلال جلسات تفاعلية تمكن فيها المشاركون، بمناقشتهم التجارب والأهداف المشتركة، من تحديد الممارسات الجيدة التي من شأنها أن تتيح للبلدان الأعضاء إعداد توصيات وعرضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة الذي سيعقد تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في إطار المساهمات الإقليمية في عملية المتابعة والاستعراض العالمية لخطة عام 2030. وعرض الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التقرير الذي أعدته أمانة اللجنة بعنوان "منتصف الطريق إلى عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التقدم المحرز وتوصيات للتسريع"، والذي تضمن تحليلاً للتقدم المحرز والحالة الراهنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 6 و 7 و 9 و 11 و 17، وكذلك توقعات تحقيقها بحلول عام 2030. وأعقب عرضُه حلقات نقاش بشأن الأهداف قيد الاستعراض، واحداً واحداً، وبشأن موضوع "الطريق إلى مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة: المبادرات التحويلية - إيجاد الفرص لتعزيز الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذها الكامل على جميع المستويات".

واسُتُبقت الأنشطة الرسمية للمنتدى باجتماع لآلية مشاركة المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة وفي منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. وعقد أيضاً في إطار اجتماع المنتدى الإقليمي ما مجموعه 41 مناسبة جانبية نظمها أصحاب مصلحة متعددون، بما فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

واعتمدت الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الاجتماع السادس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة والمتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. ويستند هذا التقرير إلى الموجز الذي أعده رئيس الاجتماع السادس للمنتدى.

مقدمة

- 1 - عقد الاجتماع السادس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة، بالحضور الشخصي، في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ساننتياغو، في الفترة من 25 إلى 28 نيسان/أبريل 2023. وترأست الأرجنتين الاجتماع الذي عقد تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان الاجتماع مفتوحاً أمام الدول الأعضاء في المنتدى، والأعضاء المنتسبين والمراقبين في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وسجل الاجتماع مشاركة كبيرة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، حيث شارك فيه أزيد من 650 شخصا، بمن فيهم 170 ممثلاً حكومياً وأكثر من 300 ممثل من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص و 150 ممثلاً من منظومة الأمم المتحدة.
- 2 - وشملت الأنشطة التحضيرية للمنتدى منتدى معنيا بالأطفال والشباب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (24 نيسان/أبريل)، كان أيضاً نشاطاً تحضيرياً لمنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واجتماعاً للمجتمع المدني من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحلقة عمل إقليمية بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية، نظمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (25 نيسان/أبريل)؛ و 41 مناسبة جانبية.
- 3 - وعقدت أيضاً في إطار المنتدى الاجتماعات السنوية لنائبة الأمين العام للأمم المتحدة، بصفتها رئيسة منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومع جميع منسقي الأمم المتحدة المقيمين في المنطقة.
- 4 - وفي الجلسة الافتتاحية، أدلى ببيان كل من خوسيه مانويل سالازار - زيريناكس، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وبابولا نارفايز، نائبة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثلة الدائمة لشيلى لدى الأمم المتحدة؛ وأمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة؛ وساننتياغو كافيريرو، وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في الأرجنتين، البلد الذي ترأس المنتدى.
- 5 - وأبرز الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن المنتدى حيزٌ لتبادل الخبرات بشأن تنفيذ خطة عام 2030 وحيزٌ أيضاً، باعتباره جزءاً من المساهمة الإقليمية في عملية الاستعراض العالمية، يمدُّ بمؤشرات واضحة على التعديلات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة. والآن وقد بلغ منتصف الطريق نحو عام 2030، هناك سلسلة من الأزمات تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعرض المنطقة لمغبة تضيق عقد آخر. وإزاء هذه الخلفية، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريراً يحوي ثلاثة استنتاجات رئيسية. وأولها لزوم اتخاذ إجراءات تحويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهناك تأخر في إحراز التقدم؛ وثانيها كون ما أنشئ من مؤسسات وعُزز من قدرات وآليات لمشاركة المجتمع المدني ليست سوى بعض النجاحات الدائمة الناتجة عن العملية. وثالثها أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقترح، ابتغاء تسريع الوتيرة، مجموعة من المبادرات التحويلية العظيمة الأثر التي يكون فيها للحكومة دور أساسي. واختتم الأمين التنفيذي بيانه مستخلصاً أن التبصر والقدرة على اعتماد نهج تطوعي لهما أهمية تزداد باطراد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن الأزمات دليل على لزوم التركيز على الأجل الطويل.

6 - وذكر نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة أن الالتزام المعبر عنه في خطة عام 2030 يمثل فرصة لتحويل المجتمعات. ويشكل السيناريو المفزع لما بعد الجائحة تحدياً للدول والمجتمع المدني والمجتمع الدولي لتعزيز التدابير الرامية إلى سد الفجوات الأخذة في الاتساع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحدد المجالات التي تزداد فيها الحالة سوءاً وأن يضاعف ما يبذل من جهود التعاون وتعبئة الموارد لعكس هذه الاتجاهات. والأمين العام يتصدر ما يُبذل من جهود في إطار جدول أعمال دولي يروم التسريع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن للمنطقة أن تبقى على هامش هذا التحدي العالمي، بل ينبغي لها أن تحدد الأولويات وترسي التزامات بالعمل المشترك لتسريع التقدم نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي المضي في تعزيز ثقافة السلام والتسامح والاحترام، كما ينبغي بذل الجهود للاعتراف بالحقوق ولوضع خطة بيئية متداخلة تشمل الجميع. وعلى بعد سبع سنوات من عام 2030، يكتسي الطريق إلى الأمام أهمية لا تقل عن أهمية النتيجة، لأنه سيكون الأساس لتحول النموذج الفكري اللازم لبناء المستقبل الذي سيُوَرَّث الأجيال المقبلة.

7 - أما نائبة الأمين العام، فأبرزت أن التقرير المعنون "منتصف الطريق إلى عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التقدم المحرز وتوصيات للتسريع، التقرير السادس عن التقدم المحرز والتحديات على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يبين أن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد تعثر، بل تراجع. فآزمة تكاليف المعيشة والضغط المالي وعبء الديون تسحق الناس، والكوارث المتصلة بالمناخ وفقدان التنوع البيولوجي تؤدي إلى تفاقم التحديات الاجتماعية في المنطقة. والأشخاص الأكثر تضرراً هم المهاجرون والنساء والأطفال والشباب والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية. ويلزم اتخاذ إجراءات سريعة للعودة إلى المسار الصحيح. وتتصدر المنطقة الجهود المبذولة في الحوار بشأن نظم الرعاية، مع إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين، وهي مسألة شاملة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. غير أن تفاوت الدخل والفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ما زالتا قائمتين. وينبغي تعزيز التحول الإنتاجي، والنهوض بالطاقة المتجددة، وسد الفجوة الرقمية، وتجديد نماذج التعاون، وإعادة التفكير في أهلية البلدان المتوسطة الدخل للحصول على التمويل الميسر، بوسائل منها وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف، أما التكامل والتعاون الإقليميان فهما أمران حيويان في هذه العملية. ودعت نائبة الأمين العام الجميع إلى أن يكونوا في مستوى التحدي وأن يعملوا من أجل مستقبل مستدام، مع عدم ترك أحد خلف الركب.

8 - وقال وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في الأرجنتين إن التنمية، في سياق الأزمات المتداخلة، قد وُضعت جانبا على ما يبدو. ذلك أن موقف البلدان النامية وتعبئة الموارد لتمويل التعاون الدولي يُضعفان، مما يؤدي إلى تعميق الفجوات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وينضاف إلى ذلك إضعاف حفظ السلام وآليات تعزيز التنمية. وقد تحملت المنطقة أسوأ عواقب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ولا يمكن تحقيق انتعاش تحويلي إلا بالحوار والتعاون اللذين يشملان كل بلد. وهناك حاجة إلى التنمية المقترنة بالعدالة الاجتماعية، وكذلك إلى سياسات في مجالات الزراعة والصناعة والعلم والتكنولوجيا من شأنها أن تعطي دفعة للإنتاج الزراعي وإمدادات الطاقة وتنوع الهياكل الإنتاجية لضمان فرص العمل والحصول على السلع والخدمات الاستراتيجية. وشدد أيضاً على أهمية الاعتراف بالعمل المنزلي والعمل في مجال الرعاية وتعميم مراعاة الخطة الجنسانية. وقال إنه يجب إيلاء حقوق الإنسان أولوية مركزية في جميع قطاعات التنمية المستدامة وأبعادها.

9 - وبعد الجلسة الافتتاحية، أشار فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في رسالة بالفيديو، إلى الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي وضع رؤية توجيهية في أعقاب حربين عالميتين. وقد ظلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ أمد بعيد نصيراً لحقوق الإنسان، التي هي حجر الزاوية في التنمية المستدامة. وفي سياق الأزمات العالمية، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، تجاوز العالم منتصف الطريق نحو عام 2030. وقد أثرت الجائحة بشكل غير متناسب على النساء والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي وكبار السن والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى واللاجئين والمهاجرين، مما أوقع الملايين منهم في الفقر المدقع في سياق هشاشة الضمان الاجتماعي. والإعمال الكامل لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمر حاسم للتعافي، أما البيانات المصنفة فهي حيوية لصوغ سياسات تشمل السكان المهمشين. وقال إن مكتبه سيواصل دعم حقوق الإنسان في المنطقة، فهي أقوى أداة للخروج من الأزمة ولتشكيل بداية جديدة.

عرض التقرير المعنون "منتصف الطريق إلى عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التقدم المحرز وتوصيات للتسريع"

10 - عرض الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التقرير المعنون "منتصف الطريق إلى عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التقدم المحرز وتوصيات للتسريع - التقرير السادس عن التقدم المحرز والتحديات على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"⁽¹⁾، لمحة عامة عن الصدمات العالمية المتتالية وأزمات التنمية التي تواجهها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتقدم المؤسسي المتعلق بوسائل تنفيذ خطة عام 2030، وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، ومقترحات للتسريع وبعض الأفكار المستخلصة. وذكر أنه خلال الفترة 2014-2023، كان النمو في المنطقة أبطأ مما كان عليه خلال العقد الذي ضُيع بسبب أزمة الديون وأن اتجاهات الاستثمار تتم عن وجود مشكلة هيكلية. فالمنطقة متخلفة والفجوات في الإنتاجية قد اتسعت. وبين عامي 2011 و 2019، وصل إيجاد فرص العمل إلى مستويات انخفاض قياسية، وانخفض الفقر وعدم المساواة رغم أنهما ظلا في مستويات مرتفعة. ومن جهة أخرى، ووجهت الصدمة التضخمية لعامي 2021 و 2022 برفع أسعار الفائدة. والعجز المالي يقترب من مستويات ما قبل الجائحة، لكن الدين العام ظل مرتفعاً على الرغم من انخفاضه في عام 2022. وفي منطقة البحر الكاريبي، سجل أيضاً انخفاض في العجز المالي وارتفاع مستويات الدين العام. وفيما يتعلق بالتقدم المؤسسي المحرز في وسائل تنفيذ خطة عام 2030، أنشئت قدرات مؤسسية كبيرة لتنفيذ ذلك ومتابعته، بما يشمل آليات التنسيق والاستعراضات الوطنية الطوعية ومجتمع الممارسين بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية ومواءمة خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية مع خطة عام 2030. وهناك ترتيبات مؤسسية مختلفة لتنفيذ ورصد خطة عام 2030 في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر إحراز التقدم في تنفيذ خطة عام 2030 على المستوى الوطني. وسلط الضوء على عمل لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي وزيادة مشاركة المجتمع المدني في العمليات المتعلقة بخطة عام 2030.

(1) متاح على الموقع الإلكتروني للمنتدى، على الرابط التالي: <https://foroalc2030.cepal.org>.

11 - وقال، فيما يتعلق بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إن البلدان والأمم المتحدة سعت جاهدة إلى تحسين توافر البيانات لأغراض الرصد. وأشار إلى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف 6 و 7 و 9 و 11 و 17، وهو ما يرد تبيانها تفصيلاً في التقرير. واستشرافاً للمستقبل، من الواضح أن عواقب كل من الجائحة والأزمات المتتالية تحفز مضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف. فهذه الجهود التي بذلتها البلدان، رغم الانتكاسات، قد تركت بصماتها على المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، وهذه نتيجة إيجابية جداً. ومن بين النتائج التي خلص إليها التقرير أنه في منتصف الطريق إلى الموعد النهائي المحدد لخطة عام 2030، لم يكن حتى نصف الأهداف قد تحقق عند منتصف الطريق: فقد أظهرت البيانات أن ربع الغايات فقط قد أنجز أو يُتوقع إنجازها بحلول عام 2030. ويسير التقدم نحو تحقيق 48 في المائة من الغايات في الاتجاه الصحيح ولكنه بطيء جداً، أما بالنسبة لـ 27 في المائة من الغايات، فالاتجاه تراجع. ومن ثم، فإن 75 في المائة من الغايات معرضة لخطر عدم تحقيقها، ما لم تتخذ إجراءات حاسمة للعودة إلى المسار الصحيح. ومن أجل إحراز التقدم، يلزم اتخاذ مبادرات تحويلية. وقد حصرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذه المبادرات في سبعة مجالات هي: الاقتصاد الأحيائي، والسياحة المستدامة، والتحول الرقمي، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، ومجتمع الرعاية والمساواة بين الجنسين، والتحول في مجال الطاقة والصناعات ذات الصلة، وتصدير الخدمات الحديثة المعتمدة على الإنترنت. ويلزم اتباع نهج استشرافي مع التركيز على الأجل الطويل. وتعاني المنطقة من الافتقار إلى الاستمرارية المؤسسية في عمليات الاستشراف، التي هي مفصولة عن عمليات صنع القرار في مجال السياسة العامة. والتخطيط الاستشرافي مهم في سياق الاستقطاب ووجود ثغرات في صنع القرار الاستراتيجي، وهم مهم بالنسبة للتنسيق على مر الزمن. واختتم المدير التنفيذي عرضه مشيراً إلى أن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2023، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيعقد في عام 2024، يتيحان فرصاً جديدة للمنطقة لكي تتخذ قرارات فعالة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتبادلها.

12 - وعقب عرض التقرير، أدلى ببيان ممثلو كل من الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفس، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية (رسالة بالفيديو).

13 - واتفق المندوبون على لزوم أن يكون التعافي مستداماً وشاملاً ومرناً، مما يستدعي تعزيز التعاون الدولي، كما أثاروا مسألة الحاجة إلى القيام، في المحافل الدولية، بنقل رؤية إقليمية مشتركة لكيفية تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أساس التعاون والتضامن فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

استراتيجيات للنهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة البحر الكاريبي

14 - أدارت ديان كوارليس، رئيسة المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مناقشة بشأن استراتيجيات النهوض بتنفيذ خطة عام 2030، وشارك في النقاش كل من آشنى ك. سينغ، وزير مالية غيانا؛ وشانتال مونرو - نايت، وزيرة في مكتب رئيس وزراء بربادوس؛ وونستون دوكيران، الأمين العام لجامعة إقليدس (Euclid University).

15 - وذكرت مديرة الجلسة أن جائحة كوفيد-19 قد وسعت التصدعات الناجمة عن عدم المساواة وفاقمت المشاكل المعروفة الموجودة من قبل التي تقوض التنمية، مما يفضي إلى حالة كارثية. وتلزم سياسات اقتصادية وإنتاجية واجتماعية واستثمارية خلاقة للحفاظ على ما تحقق بداية من تعاف بعد الجائحة وتقليص العجز الحاصل في التنفيذ. وقد أدى التصدي للتحديات الإنمائية إلى زيادة ديون المنطقة دون الإقليمية، حيث أن نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة فيها. وطريق المنطقة دون الإقليمية إلى عام 2030 إنما هو مرتقى وعر، في ظل عدم تزويدها بالتمويل الطويل الأجل الميسر التكلفة لتنفيذ التنمية المستدامة وعدم حصولها على دعم متضافر من المجتمع الدولي. ويمكن للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظومة الأمم المتحدة أن تقدم التوجيه في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والتدخلات السياسية.

16 - وقال وزير مالية غيانا إن التطورات الاقتصادية الأخيرة قد جعلت بلده في وضع يمكنها من تسريع تنفيذ خطة عام 2030. ففي السنوات الثلاث الماضية، زاد الاستثمار العام خمسة أضعاف وركز على البنى التحتية للنقل والطاقة وعلى الخدمات الاجتماعية. وقد وضعت استراتيجيتان للنهوض بالخطة الوطنية ودون الإقليمية تمسحاً مع خطة عام 2030، وهما خطة الجماعة الكاريبية لخفض الفاتورة الإقليمية للأغذية المستوردة بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2025، واستراتيجية التنمية خفيفة الكربون من الجيل الثاني لتوليد الإيرادات بتعبئة الغابات الدائمة. ومع ذلك، فإن مستوى الاستثمار اللازم لتنفيذ خطة عام 2030 بنجاح يتجاوز الموارد المالية المتاحة، ويحتاج المجتمع الدولي إلى إعادة إلزام نفسه بالتعهدات التي قطعت فيما يتعلق بتعبئة وتقديم التمويل لأكثر البلدان ضعفاً.

17 - وقالت الوزيرة في مكتب رئيس وزراء بربادوس إن حكومة بلدها تركز استراتيجياتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على التنفيذ الوطني المشدّد على أنشطة ضمان الإنجاز المستندة إلى الحجم والأثر وعلى القيادة الاستراتيجية على الصعيد العالمي، مثلاً باغتنام الفرص المتاحة لتوجيه الانتباه إلى التغييرات الهيكلية والنظمية اللازم إدخالها على الهيكل المالي العالمي. وذكرت الوزيرة أن مبادرة بريدجتاون لإصلاح الهيكل المالي العالمي التي بدأتها حكومة بلدها تقوم على خمسة مقترحات هي: سحب مبلغ 5 تريليونات دولار من المدخرات الخاصة للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ، وتوسيع نطاق الحصول على التمويل الميسر للبلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، ورفع مستوى الإقراض من قبل المصرف الإنمائي المتعدد الأطراف لمواجهة آثار تغير المناخ ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمقدار 1 تريليون دولار، وتمويل الخسائر والأضرار، وجعل النظام المالي أكثر امتصاصاً للصدمات. وتشمل العوامل الحاسمة الأخرى تشجيع زيادة الشمول والمشاركة لجميع الشركاء وأصحاب المصلحة، والافتقار إلى البيانات والوصول إلى البيانات الموثوقة اللذين يعوقان القياس والرصد والتقييم.

18 - وشدد الأمين العام لجامعة إقليدس على النقاط التي أثارها مشاركون آخرون في النقاش وعلى أهمية تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بصوغ المنظورات السياسية في المستقبل، وقال إن الأزمات العالمية قد اختبرت قدرة منطقة البحر الكاريبي على الصمود وأنه في ضوء التحول الحتمي في النموذج الفكري، يلزم إعادة التفكير في الاقتصاد الكلي للمنطقة. وفي هذا الصدد، فإن الدبلوماسية البيئية والمرونة المالية وإطار التقارب الجديد هي ثلاثة مجالات رئيسية ستعزز آلياتها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسلط الضوء على لزوم مبادرات لتوفير هوامش أمان مالية مستدامة، وتحويل نظم الضمان الاجتماعي وتوسيع المجال الاقتصادي للمنطقة بالتكامل الإقليمي. والأثر المؤسسي أساسي لتحديد الإجراءات التطلعية. وقال إن منطقة البحر الكاريبي مقبلة على إعادة تحديد رئيسية للسياسات، فما يلزم،

أكثر من محض التحول في وضع السياسات العامة، هو إعادة تصميم هيكل تلك السياسات لتحقيق الغايات في الأجل الطويل.

19 - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أدلى ببيان ممثلو كل من ترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وكوبا، وكوستاريكا.

المساهمة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: عرض تقرير منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن النتائج المحققة على نطاق المنظومة لعام 2022

20 - عرض كل من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وميشيل موشيت، المدير الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بصفتها نائبي رئيسة منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقرير منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن النتائج المحققة على نطاق المنظومة لعام 2022.

21 - وأشار الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الإطار الذي أنشئت بموجبه منصات التعاون الإقليمي كجزء من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك التوصيات الخمس للأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد. وأورد قائمة بالمهام الرئيسية الـ 13 لهذه المنصات، على النحو المحدد في إطار الإدارة والمساءلة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين. وقدم أيضا معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ التوصيات الخمس للأمين العام، بما في ذلك وضع قوائم بالخبرات الفنية وبدء تشغيل الموقع الشبكي لمنصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأوجز أيضا التحديات الإنمائية الرئيسية للمنطقة المعروضة في التقرير عن النتائج في سياق تباطؤ النمو الاقتصادي في معظم البلدان. وأوضح أن منصة التعاون الإقليمي منظمة في شكل ائتلافات مواضيعية وأفرقة عاملة مواضيعية بشأن القضايا الشاملة وأن بنية التقرير عن النتائج تعكس لذلك. ثم عرض النتائج المحققة على نطاق المنظومة، لكل ائتلاف من الائتلافات المواضيعية على حدة.

22 - وعرضت المدير الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نتائج شتى الأفرقة العاملة المواضيعية والمجالات الإضافية ذات الأولوية، والنتائج المحققة استجابة لطلبات المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والتفاعلات مع مختلف أصحاب المصلحة لدعم البلدان بشكل أفضل في تنفيذ خطة عام 2030. ووصفت الأولويات الاستراتيجية المنقحة لمنصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2023، في منتصف الطريق إلى الموعد النهائي لخطة عام 2030. ففي هذا الصدد، حُدثت آليات عمل المنصة بدمج الأفرقة السابقة لإنشاء ائتلافين مواضيعيين جديدين وفريق عامل مواضيعي جديد للسكان الذين تركوا خلف الركب وفريق عامل يركز على التقسيم.

حلقات النقاش

23 - نزولا عند رغبة الدول الأعضاء في أن يوفر المنتدى فرصا مفيدة للتعليم من الأقران، بوسائل تشمل الاستعراضات الطوعية وتبادل أفضل الممارسات وإجراء مناقشات بشأن الأهداف المشتركة، نُظمت خمس حلقات نقاش للسماح للدول وأصحاب المصلحة الآخرين بإطلاع بعضهم بعضا على تجاربهم في تنفيذ خطة عام 2030 وعلى ما يواجهونه من تحديات وبالإبلاغ عن تلك التحارب والتحديات.

حلقة النقاش 1: المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي

24 - أدارت حلقة النقاش الأولى، وكان موضوعها المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، كارولينا غونزاليس، وكيلة وزارة الشؤون الدولية والتعاون الاتحادي في وزارة التنمية الاجتماعية في الأرجنتين. وكان المشاركون في حلقة النقاش هم بافيل إيسا كونتريراس، وزير الاقتصاد والتخطيط والتنمية في الجمهورية الدومينيكية؛ وماريو لوبيتكين، الممثل الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ودانيال توغويس، نائب المدير العام لشركة Aguas Andinas؛ وروث سبنسر، تحالف جامعة بيل الدولي، أنتيغوا وبربودا؛ وفريدي ماماني، نائب وزير خارجية دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

25 - وافتتحت مديرة حلقة النقاش الحلقة، مشيرة إلى وجود خصائص كبيرة في مجال المياه وخدمات الصرف الصحي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأنه لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين شتى المناطق وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ويمكن التحدي في تحقيق تحول مستدام وشامل في مجال المياه، تتعاون فيه جميع القطاعات على اتخاذ إجراءات فعالة.

26 - وأوضح المشاركون في حلقة النقاش أن الإجهاد المائي أخذ في الازدياد وأن هناك قدراً كبيراً من الهدر ونقص الكفاءة في إدارة الموارد المائية. أما الأطر التنظيمية والمؤسسية ذات الصلة فهي ضعيفة. وشدد المشاركون في حلقة النقاش على أن المياه ضرورية لإنتاج الأغذية وأنه لا أمن غذائي يكون دون أمن مائي. وأشار إلى 700 التزام طوعي تُعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028. وقيل إن من الضروري أن تعيد الدول الأعضاء تأكيد الطابع الأساسي لحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وأن تنشئ آلية حكومية دولية دائمة معنية بالمياه في الأمم المتحدة لحفظ المياه وإدارتها.

27 - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أدلى ببيان ممثلو كل من الأرجنتين، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبيرو، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوستاريكا، والمكسيك، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية.

حلقة النقاش 2: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة

28 - أدار حلقة النقاش الثانية، وكان موضوعها الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، رئيس المجلس الوطني لتنسيق السياسات الاجتماعية في الأرجنتين. وكان المشاركون في حلقة النقاش هم والتر فيري، نائب وزير الصناعة والطاقة والتعدين في أوروغواي؛ وأندريس ريبوليدو، الأمين التنفيذي لمنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة؛ وجيرمان كارمونا، أكاديمي في معهد الهندسة بالجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك؛ وكايرا ريس، أمينة التنمية المستدامة، اتحادات النقابات العمالية في الأمريكتين.

29 - ووصف مدير حلقة النقاش درجة التقدم المحرز في المنطقة فيما يتعلق بمختلف غايات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والتحديات العالقة، التي تشمل الافتقار إلى الطاقة المتعدد الأبعاد، والحاجة إلى النظر ليس فقط في تغطية شتى شرائح السكان بخدمات الطاقة بل أيضاً في جودة تلك الخدمات وإمكانية الحصول عليها، والتعرض للصدمات، والحاجة إلى زيادة كفاءة الطاقة. والتعاون الدولي عامل تمكيني وأساسي لتحقيق جميع غايات أهداف التنمية المستدامة.

- 30 - وسلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على التقدم الذي أحرزته المنطقة فيما يتعلق بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، فمؤشراتته من بين أكثر المؤشرات التي تبشّر بالخير. ولا يمكن تحقيق أي من غايات أهداف التنمية المستدامة بدون تنمية اقتصادية، ذلك أن البلدان تحتاج إلى تحقيق النمو حتى يتسنى لها توفير الرفاه، ومنه رفاه الطاقة. والمؤشرات الإقليمية دائما ما تحجب الفجوات العميقة وينبغي التمييز بين البلدان. ومسار المنطقة نحو تحقيق الغايات، فيما يتعلق باستدامة الطاقة، مسار واعد. أما المجال الأكثر تخلفا فهو كفاءة الطاقة، ومرد ذلك إلى ندرة التشريعات الوطنية وإلى عدم إدراج غايات ملزمة في الخطط عموما. وشُدّد على أهمية النقل العام، وهو مجال ثبتت فيه الجدوى المالية الناجمة عن النقل القائم على الطاقة الكهربائية. ويلزم معالجة مسألة تكاليف الإنتاج والتشغيل والبنية التحتية لإعادة الشحن، لا سيما فيما يتعلق بالطاقات المتجددة، والتحرك نحو الاقتصاد الدائري. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التنظيم لا بد منه، لأنه سيُتيح التيقن من الأمور ويمكن لمختلف أشكال التمويل، بما يعزز إحراز التقدم محليا ويقلل من الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة. وهذا جهد ينبغي أن تنبني له الأوساط الأكاديمية والصناعة والحكومات. وإن لم يُغيّر نموذج الإنتاج والاستهلاك، فإن مقترحات الحد من انبعاثات غازات الدفيئة لن تغير الوضع. وينبغي اعتبار الطاقة حقا من الحقوق، وإتاحتها للجميع واعتبارها شأنا عاما وأولوية من الأولويات.
- 31 - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أدلى ببيان ممثلو كل من باراغواي، والبرازيل، وبنما، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك.

حلقة النقاش 3: الصناعة والابتكار والبنى التحتية

- 32 - أدارت حلقة النقاش الثالثة، وكان موضوعها الصناعة والابتكار والبنى التحتية، ميشيل موشيت، المديرية الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان المشاركون في حلقة النقاش هم نيكولاس غراو، وزير الاقتصاد والتنمية والسياحة في شيلي؛ وبريتيتوا ألميدا، مديرة الوكالة البرازيلية للتنمية الصناعية؛ ومانويل ألبالاديو، الممثل الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وشيلي؛ وبريجيدا فرنانديز روبو، المديرية العامة للجنة التخطيط الإنمائي لولاية باخا كاليفورنيا، المكسيك؛ وهيرنان سيبيايوس، مدير وكالة inNpuls Colombia؛ وفرناندو سايز، مدير الشؤون العامة والتنظيم في شركة Telefónica Chile؛ وماريا - نويل باييثا، مديرة المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في الأمريكيتين ومنطقة البحر الكاريبي؛ ودولسي باتريشيا توريس ساندوبال، عضو لجنة التنسيق العامة للتنسيقية الوطنية لنساء الشعوب الأصلية، منسقة الشبكة القارية لنساء الشعوب الأصلية في الأمريكيتين، المكسيك؛ وكليليا هيرنانديز، المديرية العامة لمبادرة Nuevo León 4.0 في المكسيك.

- 33 - وشددت مديرة الجلسة على أنه من المهم أن يتمكن صانعو القرار من المشاركة في مساحات التعلم الجماعي من الأقران بإجراء المناقشات بشأن التجارب والأهداف المشتركة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في تنفيذ خطة عام 2030. والأزمات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا مثلاً على ما تكتسبه البنى التحتية من أهمية. فأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تكون فيها فجوة انتشار الإنترنت واسعة جدا، هي المنطقة الأقل استثمارا في الابتكار، ولكنها أيضا المنطقة التي تضم أكبر عدد من الشركات البليونية. والهدف المتوخى من حلقة النقاش هو الاستفاضة في استكشاف التحديات الإنتاجية التي تواجه المنطقة والتفكير في السياسات في ضوء ما ينشأ من فرص جديدة.

34 - واتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن الصناعة جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة لأن هناك أدلة على وجود علاقة مباشرة بين الصناعة والنمو الاقتصادي. وأظهرت جائحة كوفيد-19 أن الصناعة حيوية لإكساب القدرة على الصمود وللتعافي. وأكثر ما يبعث على القلق في المنطقة هو التركيز العالي للابتكار وارتفاع مستوى تراجع الصناعة. وهناك فجوات بين الجنسين في الصناعة والبنى التحتية والابتكار. وواحدة من كل امرأتين غير نشطة اقتصاديا لانشغالها بالعمل في مجال الرعاية. ومن الأمور الحيوية إنشاء نظم للرعاية، وهي قطاع جديد ينشئ فرص عمل جيدة ويمكن المرأة من العمل خارج المنزل.

حلقة النقاش 4: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة

35 - أدار حلقة النقاش الرابعة، وكان موضوعها المدن والمجتمعات المحلية المستدامة، سانتيافو ماجيوتي، وزير التنمية الإقليمية والإسكان في الأرجنتين ورئيس منتدى الوزراء والسلطات العليا المعنية بالإسكان والعمران في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان المشاركون في حلقة النقاش هم ويندي مولينا فاريل، نائبة وزير التخطيط في وزارة الإسكان والمستوطنات البشرية في كوستاريكا؛ وإكين فيلاسكيز، المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وأرماندو إنريكي نافاريتي، كبير الاقتصاديين في مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي؛ وماريا سوليداد سيسترناس ريبس، المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول؛ وأوغستو دو - بوا غويتيا، النائب الثاني لرئيس اتحاد الإسكان للبلدان الأمريكية؛ وأوغستو باريرا غوارديراس، مدير مركز نقل المعرفة والابتكار الاجتماعي في الجامعة الكاثوليكية البابوية في إكوادور؛ وأرتورو نويل نويولا مونيز من الرابطة الوطنية للشباب المنحدرين من أصل أفريقي في المكسيك.

36 - وسلط مدير الجلسة الضوء على التزام منتدى الوزراء والسلطات العليا المعنية بالإسكان والعمران في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقال إن الهدف 11 يستدعي على وجه الخصوص التنسيق الحكومي الدولي في المنطقة. فأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكثر تأثراً بتغير المناخ على الرغم من انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة، مما يمثل عدم مساواة مزدوجة. وتنتج المدن ثلث غازات الدفيئة ويعيش 80 في المائة من سكان المنطقة في المناطق الحضرية.

37 - وأبرز المشاركون في حلقة النقاش أهمية تدارك الوقت الضائع في تنفيذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. ويلزم تعزيز العمل مع الحكومات المحلية، كما أن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة في البلديات والمناطق أداة مفيدة. ويلزم أيضاً قياس ما يحدث في البلديات والمدن دون قصر وسائل ذلك القياس على مؤشرات الهدف 11. ومعظم البلدان لديها سياسات حضرية وطنية قائمة للجمع بين الموارد والطاقة والجهود ولوضع آليات حوكمة متعددة المستويات. ومن المهم تركيز الجهود على تحسين المستوطنات غير الرسمية وتحقيق رؤية العمل المتكامل. ويتطلب التحسين الشامل للأحياء السكنية مشاركة النساء والشباب والقطاع الخاص. أما تحسين نوعية حياة المواطنين، فهو جزء من التكامل. والتمويل مسألة رئيسية، وقد قدم اقتراح بإنشاء صندوق للإسكان الاجتماعي الأخضر والقادر على الصمود، علاوة على صناديق تمويلية أخرى.

38 - وذكر المشاركون في حلقة النقاش أيضاً أن إمكانية الوصول هي، في الواقع، مجموعة من الشروط التي ينبغي أن تستوفيها عدة أمور منها الأماكن المادية ووسائل النقل والاتصالات والتكنولوجيا، وذلك لتمكين الناس من استخدام المدن بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والراحة. والمدينة لا تكون مدينة ذكية، وإن

زُعم ذلك، إلا إذا توافرت على إمكانية الوصول في مجال التكنولوجيا. وإمكانية الوصول مفهوم قانوني، ومن ثم يمكن أن تطالب الدولة بتوفيرها. وعدم تنفيذ إمكانية الوصول هو شكل من أشكال سوء معاملة كثير من الناس، والدول لا تمتثل لالتزاماتها القانونية المصدق عليها عالمياً. ويستوجب ما لا يقل عن 12 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة تلبية الاحتياجات المتعلقة بإمكانية الوصول. ويتعين إزالة الحواجز التي تعيق إمكانية الوصول وتحسين الأطر القانونية من أجل تعزيز الحوكمة والديمقراطية وإقامة مدن منصفة ومستدامة وآمنة.

حلقة النقاش 5: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

39 - أدارت حلقة النقاش الخامسة، وكان موضوعها عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، ماريوسول ميركيل، رئيسة المجلس الوطني لتنسيق السياسات الاجتماعية في الأرجنتين. وكان المشاركون في حلقة النقاش هم آنا مونتانيو ميدينا، المدير العام المعنية بخطة عام 2030 في المكسيك؛ وكريستيان سالازار، مدير شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ولوسيانا سيرفو، رئيسة معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية في البرازيل؛ وباولا بوليتي، وكيلة الوزارة لشؤون النقييم الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية وشؤون الأسرة في شيلي؛ وسيباستيان ميلر، كبير الاقتصاديين في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في شيلي؛ وبيلا غاريدو، مديرة التعاون الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وباميليا مارتين غارسيا، شبكة Vecinas Feministas والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي، الأرجنتين؛ وأنابيل زافانيو، نائبة المدير العام لشبكة برلمانات الأمريكيتين.

40 - وافتتحت مديرة حلقة النقاش الحلقة بالتشديد على أن إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب تعبئة واسعة النطاق للموارد المحلية والخارجية واتباع نهج لتخصيص الموارد يقوم على تمويل التنمية المستدامة، بيئياً واجتماعياً واقتصادياً. ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز الشراكات، على النحو المطلوب في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

41 - واتفق المشاركون في حلقة النقاش على أنه لكي تكون خطة التنمية المستدامة فعالة، يلزم عقد شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وعلى مستويات متعددة بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، في المجالات والبلدان جميعها. وفي منطقة مثل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ذات الحيز المالي والنقدي المحدود، يتعين التوفيق بين الرغبة في تحقيق النمو الأخضر الشامل للجميع ولزوم حماية الفئات الأكثر ضعفاً وتوفير استجابة مرنة للخدمات الخارجية. وأهداف التنمية المستدامة هي أعمالٌ لحقوق الإنسان، وتحقيق ذلك يستوجب إجراءات موحدة يتخذها أصحاب المصلحة المتعددون على جميع المستويات. ومن المهم حماية حيز مشاركة المواطنين وحماية عدة حقوق منها الحق في تكوين الجمعيات والحق في التظاهر السلمي. ومن الأهمية بمكان أيضاً تعزيز الشراكات الوطنية والدولية، وتوسيع نطاق الحيز المالي، وتعبئة الاستثمارات اللازمة لتسريع تنفيذ خطة عام 2030.

42 - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أدلى ببيان ممثلو كل من الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وغواتيمالا، وكوبا، وكولومبيا، وهندوراس.

حلقة النقاش بشأن موضوع "الطريق إلى مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة: المبادرات التحويلية - إيجاد الفرص لتعزيز الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذها الكامل على جميع المستويات"

43 - أدارت حلقة النقاش ماريا ديل كارمن سكوف، الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة. وكان المشاركون في حلقة النقاش هم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وبيدرو لويس بيدروسو، السفير والممثل الخاص لكوبا لدى الأمم المتحدة ومنسق رئاسة كوبا لمجموعة الـ 77 والصين؛ وباولا نارفايز، الممثلة الدائمة لشيلى لدى الأمم المتحدة، بصفتها نائبة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ولويس فيليبي لوبيز - كالفافا، المدير العالمي للممارسات العالمية في مجال مكافحة الفقر وتحقيق الإنصاف الخاصة بالبنك الدولي.

44 - وقالت مديرة الجلسة إن حلقة النقاش ستتناول الحاجة إلى تعزيز الالتزام بخطة عام 2030 والمبادرات التمكينية لمواجهة ما ينتظرنا من تحديات هائلة. وتكتسي المناقشة أهمية كبيرة فُيبل عقد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 في أيلول/سبتمبر، الذي سيسعى إلى توفير التوجيه السياسي للدول بغية تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويواجه العالم أزمات متعددة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب أشد على البلدان النامية، مما يعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وللتغلب على تلك المعوقات، يلزم عقد العزم على بذل الجهود وعلى التعاون. ومن الضروري تقوية الالتزام بخطة عام 2030 وبوسائل التنفيذ المعتمدة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لتوفير تمويل كاف وتمكيني للتنمية المستدامة يمكن التنبؤ. وسيكون العديد من الأشخاص من المنطقة في مناصب قيادية في الأمم المتحدة في عام 2023، وهذه فرصة فريدة للإسهام إسهاماً كبيراً.

45 - وذكر الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن الصدمات التي عانى منها العالم تلقي بظلالها على آفاق التنمية المستدامة في المنطقة. وقال، مشيراً إلى الإمكانية العامة لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 استناداً إلى المسار الحالي، إن نتائج الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات إيجابية جداً. وينبغي مضاعفة الجهود باتباع نهج تطوعي. وقد حددت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سبع مبادرات تحويلية محتملة يمكن، إذا ما نفذت على النطاق المناسب، أن تؤدي إلى أوجه تآزر وتعزز تحقيق شتى أهداف التنمية المستدامة، وهي: الانتقال في مجال الطاقة وآثاره، والاقتصاد الأحيائي، والاقتصاد الرقمي، وتصدير الخدمات الحديثة المعتمدة على الإنترنت، ومجتمع الرعاية والمساواة بين الجنسين، والسياحة المستدامة، والتكامل الإقليمي. ولتعزيز هذه المبادرات، تلزم أدوات جديدة، وسيكون بُعد النظر أساسياً كي يتسنى اغتنام الفرص ذات الصلة.

46 - وقال السفير والممثل الخاص لكوبا لدى الأمم المتحدة ومنسق رئاسة كوبا لمجموعة الـ 77 والصين إن هذا وقت عصيب، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من تبعات الجائحة ومن انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، والتوترات الجغرافية السياسية، والنزاعات الدائرة في مختلف أنحاء العالم، وتقلب الأسواق، والتضخم، وأعباء الديون التي لا يمكن تحملها، وتغير المناخ، وتعاني، علاوة على ذلك، من فرض البلدان المتقدمة النمو تدابير قسرية من جانب واحد عليها، في بعض الحالات. وقد حان الوقت لبدء مرحلة جديدة من التعاون الدولي من أجل التنمية والإصلاح المجدي للهيكل المالي الدولي. وتلزم أيضاً مقاييس للتنمية المستدامة تتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي من أجل إعادة تحديد إمكانية حصول البلدان على التمويل والتعاون التقني، وإصلاح النظام التجاري الدولي، والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. وتتطلب

هذه التحديات من بلدان الجنوب أن توحيد صفوفها لتفادي إفشاء النهج المتبع، نهج العمل كالمعتاد، إلى القضاء على الحلم بتحقيق العدالة الاجتماعية.

47 - وأشار الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة، البلد الذي يشغل منصب نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى بعض الظروف الإقليمية التي تؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مستويات عدم المساواة والفقر، التي تظل أعلى من مستويات ما قبل الجائحة. فالمؤسسات ضعيفة والحوكمة ناقصة، وهي مسائل يجب التغلب عليها لمعالجة كثير من المشاكل الراهنة. وقال إن بناء أساس صناعي متين يمكنه أن يعزز التنوع الإنتاجي هو أحد الشروط المسبقة لإحراز التقدم نحو إيجاد اقتصادات ومجتمعات أكثر استدامة وتحقيق نمو أكثر شمولاً. وهناك حاجة إلى تدفقات استثمارية قوية، وهيكل مالي دولي مناسب، وعمالة منتجة، ونظم شاملة للحماية الاجتماعية. ويلزم أيضاً إنشاء نظم الرعاية والاستثمار في التعليم، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق العديد من الغايات وتجنب الأضرار المتبقية الناجمة عن الجائحة.

48 - وقال المدير العالمي للممارسات العالمية في مجال مكافحة الفقر وتحقيق الإنصاف الخاصة بالبنك الدولي إن الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) يتصل بالولاية الأساسية للبنك. وسيكون الهدف المتمثل في تقليص معدل الفقر إلى 3 في المائة في عام 2030 بعيد المنال إذا استمر اتباع الممارسات الحالية. ولذلك فإن السؤال المطروح هو: ما الذي ينبغي عمله لتغيير المسار؟ ويظل النمو الاقتصادي مهماً، ولكنه ينبغي أن يكون نمواً محدد المعالم. وتشدد الممارسات العالمية في مجال مكافحة الفقر وتحقيق الإنصاف على ضرورة الاستثمار في القدرات الإنتاجية للأشخاص الذين يعيشون في فقر. ويطلب إلى البلدان أن تحدث تحولاً تكنولوجياً غير مسبوق في مجالات الطاقة والصناعة التحويلية والوظائف الخضراء، كما تلزم طرائق تمويل لدعم العملية. وسيلزم استحداث تغييرات وتعديلات وأدوات مؤسسية وقانونية لترغيب القطاع الخاص في تغطية الفجوة التمويلية للمرحلة الانتقالية. وينبغي أن تكون وسائل تحقيق التحول نتيجة مناقشات وطنية واتفاقات سيادية. ويمكن للمنظمات المتعددة الأطراف أن تقدم الدعم بالمساعدة التقنية وبالمعلومات والتمويل.

49 - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أدلى ببيان ممثلو كل من الأرجنتين، وبربادوس، وجامايكا، وكولومبيا، وهندوراس.

إعلانات المجتمع المدني

50 - تلا ممثل عن المجموعة المعنية بالأطفال والمراهقين والشباب التابعة لآلية مشاركة المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة ومنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة إعلاناً⁽²⁾.

51 - وتلا ممثلو آلية مشاركة المجتمع المدني في منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة إعلاناً أمام المنتدى⁽³⁾.

(2) متاح على الرابط التالي: https://foroalc2030.cepal.org/2023/sites/foro2023/files/youth_declaration.pdf

(3) متاح على الرابط التالي: <https://foroalc2030.cepal.org/2023/en/programme/reading-civil-society-declaration>

اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي

52 - اعتمدت الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الاجتماع السادس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة والمتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي⁽⁴⁾. وكان قد سبق تقديم هذه الاستنتاجات والتوصيات إلى البلدان من أجل إجراء سلسلة من المشاورات يسرتها حكومة الأرجنتين، البلد الذي ترأس المنتدى، من خلال البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وعند اعتماد الاستنتاجات والتوصيات، شكر الرئيس الوفود على مشاركتها وعلى ما أبدته من مرونة في عملية التشاور.

(4) متاح على الرابط التالي: <https://foroalc2030.cepal.org/2023/en/documents/intergovernmentally-agreed-conclusions-and-recommendations-sixth-meeting-forum-countries>